

دور الانتخابات في عملية الانتقال الديمقراطي في ليبيا

الأستاذ دحمان داودي

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3

الملخص

تعتبر الدول المغاربية من الدول حديثة الاستقلال، إذ لا تزال في مرحلة المخاض بحثا عن نموذج لدولة حديثة تتناسب مع الخصوصية السوسيوثقافية لمجتمعاتها، وفي ظل عولمة القيم والثقافة الغربية، فإن المجتمعات المغاربية كمثيالاتها العربية تبنت الطرح الديمقراطي بالمفهوم الغربي وحاولت تطبيقها على بيئة تختلف اختلافا شاسعا عن البيئة الأصل للديمقراطية، مما أنتج خللا في تطبيقاتها الميدانية واعوجاجا في نتائجها بسبب غياب ثقافة التكيف والانسياق وراء التقليد. ومن بين آليات قياس نجاح أو فشل عملية الانتقال من الديكتاتورية إلى الديمقراطية، الانتخاب الذي يعتبر آلية تعبر عن آراء الجماهير في القضايا المطروحة، وذلك من خلال التصويت في المناسبات الانتخابية المتعارف عليها، من خلال مجموعة من الشروط التي توضح مصداقية الانتخابات وفعاليتها في مسار التغيير السياسي، وهي أن تكون انتخابات حرة، تعددية، نزيهة وشفافة. انطلاقا من هذا ومن خصوصية النظام الليبي في عهد القذافي الذي كرس نوعا خاصا من التمثيل الانتخابي، نتساءل إلى أي مدى سيكون للانتخاب دورا فعالا في عملية الانتقال الديمقراطي في ظل خصوصية اجتماعية وسياسية كرسها القذافي لمدة عقود؟

الكلمات المفتاحية: الانتخابات، الديمقراطية، الديكتاتورية، الانتفاضة الليبية، الوضع الأمني الراهن.

تتفرع من المشكلة البحثية مجموعة تساؤلات:

1. ما معنى الانتقال/ التحول الديمقراطي؟ كيف تتم العملية الانتخابية في النظام الديمقراطي؟
2. ما واقع النظام الانتخابي في ليبيا أثناء حكم القذافي، وما بعد انتفاضة 17 فبراير 2011؟

3. ما مستقبل العملية الديمقراطية في ليبيا في ظل الأوضاع الأمنية الراهنة؟

للإجابة على المشكلة البحثية والتساؤلات الفرعية، نقترح المحاور التالية:

1. ماهية الانتقال/التحول الديمقراطي والمفاهيم المتقاربة إليهما، وأهمية الانتخابات في النظم الديمقراطية: حيث تشهد الساحة الأكاديمية نقاشا واسعا حول المصطلح الأكثر تعبيرا عن الوضع الديمقراطي في البلدان المغاربية هل هو انتقال أم تحول ديمقراطي؟ بالإضافة إلى التطرق إلى الانتخابات كآلية مهمة في تقييم المسار الديمقراطي من حيث التعاريف، الأنماط الانتخابية، وأهميتها في تطوير الحياة السياسية ودمقرطتها.

2. النظام الانتخابي في ليبيا في عهد القذافي وما بعد الانتفاضة: حيث يتميز النظام الليبي في عهد القذافي لعدة عقود بنوع خاص من التمثيل الانتخابي حدده القذافي من خلال كتابه المشهور «الكتاب الأخضر»، وذلك من خلال مفهومي: «من تحزب خان» باعتبار أن الأحزاب هي الديكتاتورية العصرية، و «رفض التمثيل الحزبي» وتعويضهما بمفهوم الديمقراطية الشعبية من خلال المؤتمرات واللجان الشعبية. بالإضافة إلى التطرق لواقع ليبيا بعد الانتفاضة 17 فبراير 2011م التي انجر عنها إسقاط نظام القذافي بحثا عن الديمقراطية من خلال العملية الانتخابية التي جرت في المرحلة الانتقالية بقيادة المجلس الوطني الانتقالي، ودراسة أهم الاستحقاقات الانتخابية منذ 2011 وتقييمها.

3. مستقبل العملية الديمقراطية في ليبيا في ظل الوضع الأمني الراهن السؤال الجوهرى المطروح في الحالة الليبية بالذات، هل على القادة الجدد تبني مشروع وطني لبناء دولة حديثة من خلال الانتقال من دولة القبيلة إلى دولة مؤسسات أم تبني مشروع ديمقراطي يرسم معالم الديمقراطية بلا تأسيس لدولة حديثة، ويزيد الأمر تعقيدا في وضع أمني متأزم وغير مستقر، فالمواجهات المسلحة بين القبائل الليبية زادت من الفوضى التي نشبت منذ 2011م خاصة مع تدخل اللواء حفتر، لهذا كيف سيكون مستقبل ليبيا والديمقراطية في بيئة أمنية غير مستقرة؟

يعتبر الانتقال/التحول الديمقراطي من بين المواضيع الأكثر إثارة للنقاش في الأعمال الأكاديمية والأبحاث العلمية نظرا لأهميته خاصة بعد انهيار الثنائية القطبية وعولمة

المفاهيم والقيم الغربية، كما يعتبر الانتخاب آلية مهمة لتكريس الديمقراطية في النظم السياسية التي توصف على أنها متسلطة أو ديكتاتورية، والملاحظ أن النظام الليبي في عهد القذافي كرّس نوعاً خاصاً من النظم الانتخابية في إطار ما يعرف بالديمقراطية الشعبية، ونظاماً سياسياً متميزاً بشخصنة الدولة المتمحورة حول القائد الزعيم القذافي وقبيلته ومقربيه، وليس مؤسستها في إطار ما يعرف بالدولة الحديثة، مما أفرز مخاضاً عسيراً في عملية الانتقال الديمقراطي والذي ستستمر صعوبته لغياب البيئة الملائمة لذلك.

للإجابة على المشكلة البحثية والتساؤلات الفرعية، نقترح المحاور التالية:

المحور الأول

ماهية الانتقال/التحول الديمقراطي والمفاهيم المرتبطة بها، وأهمية الانتخابات في النظم الديمقراطية

تشهد الساحة الأكاديمية نقاشاً واسعاً حول المصطلح الأكثر تعبيراً عن الوضع الديمقراطي في البلدان المغاربية أو العربية، هل هو انتقال أم تحول ديمقراطي، بالإضافة إلى التطرق إلى الانتخابات كآلية مهمة في تقييم المسار الديمقراطي من حيث التعاريف، الأنماط الانتخابية، وأهميتها في تطوير الحياة السياسية ودمقرطتها.

فالديمقراطية أصبحت تشغل بال المواطنين والساسة على حد سواء، كعامل أساسي في سلم القيم السياسية، حيث أضحت مطلباً شعبياً ورسمياً لمختلف الفعاليات السياسية، وبل أصبحت من الضروريات لبناء دولة قوية في عالم عرف تحولات بفعل ما يعرف بالعولمة.

إن التجارب الديمقراطية في دول العالم خاصة أمريكا اللاتينية بعد دخول الجيش للشركات وترك الحكم للمدنيين، أو في التجربة جنوب إفريقيا من خلال القضاء على التمييز العنصري وإنشاء نظام سياسي يضمن التساوي في الحقوق ويفرض مبدأ التداول السلمي على السلطة، تعتبر من بين التجارب -التي بدأت منتصف السبعينيات من القرن 20 في البرتغال وإسبانيا واليونان لتمتد لبلدان أمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا وشرق ووسط أوروبا خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات- التي ساهمت في جعل المطلب الديمقراطي مطلباً أساسياً في المجتمعات المتخلفة، باعتباره السبيل للقضاء على

الفردانية في الحكم واخرجها من الجمود السياسي واحتكار السلطة في يد فئة معينة دون أخرى¹.

بداية، لابد من التمييز بين الانتقال الديمقراطي والتحول الديمقراطي، لوجود تداخل كبير بين المصطلحين، فالتحول الديمقراطي هو مرحلة متقدمة على الانتقال الديمقراطي، ويتميز بالتعقيد والصعوبة، ويعرف بأنه التغيير البطيء والتدريجي للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في دولة ما، مع الاستفادة من التجارب السابقة سواء كانت تجارب داخلية أو في دول الجوار²، أو دول شهدت تحولا ديمقراطيا ناجحا.

يعرف المفكر العربي محمد عابد الجابري، التحول الديمقراطي على أنه: «الانتقال إلى الديمقراطية من دولة لا تحترم فيها حقوق الإنسان بمعناها الواسع ولا يقوم كيانها على مؤسسات تعلو الأفراد والجماعات ولا تتداول فيها السلطة على أساس الغالبية السياسية إلى دولة تقوم على ثلاث أركان، أولها حق الإنسان في الحرية والمساواة، وما يتفرع عنها لاحقا في الحريات الديمقراطية والحق في الشغل وتكافؤ الفرص، ثانيها دولة مؤسسات وهي الدولة التي تقوم على مؤسسات سياسية ومدنية تعلو الأفراد مهما كانت مراتبهم و انتماءهم العرقي والديني والحزبي، وثالثها تداول السلطة داخل هذه المؤسسات بين القوى السياسية المتعددة، وذلك على أساس حكم الأغلبية وحفظ حقوق الأقلية»³.

في حين يعرفه المفكر السياسي الأمريكي في فيليب شميتز، على أنه «عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سواءاً في مؤسسات لم تطبق فيها من قبل أو امتداد هذه القواعد لتشمل أفراد أو موضوعات لم تشملهم من قبل، إذن هي عمليات وإجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي مستقر»⁴.

في حين يعرفها صاموئيل هانتغتون، على أنها: «عملية معقدة تشارك فيها مجموعة سياسية متباينة تتصارع من أجل السلطة وتباین من حيث إيمانها أو عدائها للديمقراطية... وهو مسلسل تطوري يتم فيه المرور من نظام سياسي تسلطي مغلق لا يسمح بالمشاركة السياسية ولا بالتداول على السلطة إلى نظام سياسي مفتوح»⁵.

يظل التحول الديمقراطي عملية نسبية تؤدي إلى تغيير النظم السياسية من السلطوية نحو الديمقراطية، حيث أن احتمال تعرض عملية التحول الديمقراطي

لانتكاسات تظل واردة، وللتخفيف من تأثير الانتكاسات لابد من اختيار الأسلوب الأنسب للتحويل، حيث توجد 3 طرق للتحويل، - سنتعرض لها لاحقا- اذ يعتبر التحويل الديمقراطي عبر العملية التفاوضية بين المعارضة والنظام من أنجع الوسائل للقيام بعملية تحويل ديمقراطي ناجح⁶.

لإنجاح عملية التحويل الديمقراطي لابد من تكييف البيئة الاجتماعية مع المتغيرات الجديدة، وبناء مؤسسات ديمقراطية في كل المجالات بدلا من المؤسسات التسلطية، وتحاشي الانتكاسات التي مردها انقلاب أو تراجع في المشروع الديمقراطي بسبب الخلافات، تفاديا لزعزعة التماسك الاجتماعي الذي يحد دون مواصلة البناء الديمقراطي⁷.

إذن، التحويل الديمقراطي عبارة عن عملية معقدة ومركبة تتضمن مجموعة من الإجراءات التدريجية والتي تستهدف تغيير الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية من المرحلة التسلطية إلى المرحلة الديمقراطية، والتي تتطلب دولة مؤسسات تفعل الحريات وتحترم مبدأ التداول السلمي على السلطة، وهذا من خلال التوافق الداخلي بين مختلف الفرقاء السياسيين.

أما في ما يخص مفهوم الانتقال الديمقراطي، فهو يعني في أوسع معانيه مجموع العمليات والتفاعلات المرتبطة بالانتقال من صيغة نظام حكم غير ديمقراطي (نظام شمولي، تسلطي مغلق، عسكري، حكم فرد أو أقلية...) إلى نظام حكم ديمقراطي. ومن الناحية النظرية يشير التحويل الديمقراطي إلى مرحلة وسيطة يتم خلالها تفكيك النظام غير الديمقراطي أو انهياره وبناء نظام ديمقراطي جديد، وتشمل عملية الانتقال الديمقراطي مختلف عناصر النظام من بُنى دستورية، قانونية، مؤسساتية، وسياسية، كما تشهد هذه العملية الانتقالية صراعات ومساومات وتتميز بالتفاوض بين الفاعلين السياسيين⁸.

من الجانب الشكلي، يركز على فعل « الانتقال » من حالة اللاديمقراطية إلى الديمقراطية، أي الانتقال من نظام مغلق إلى نظام سياسي مفتوح يتيح الفرصة للتداول على السلطة.

إجرائيا يمكن التطرق لتعريف شومبيتر، مبتكر النظرية الجديدة للديمقراطية، والتي في منظوره تعني «اتخاذ تدابير مؤسساتية من أجل التوصل إلى قرارات سياسية يكتسب من خلالها الأفراد سلطة اتخاذ القرار عن طريق التنافس على الأصوات»، مما يعني الانتقال من نظام سياسي يسود فيه الحكم الفردي / الاستبدادي إلى نظام سياسي يتم فيه اختيار صانع القرار بشكل جماعي عبر آلية الانتخاب التي تتوفر فيها شروط النزاهة التعددية والحرية، بحيث تكون النخب الحاكمة قادرة على الحكم عن طريق مؤسسات دستورية فاعلة.

هذا ما يعني أن الانتقال هو عملية تفاعلية وتنازعية بين أطراف العملية السياسية تقوم بين بُنى النظام القديم والنظام الجديد، وعند تغلب النظام الجديد على القديم تتحقق الديمقراطية وينجح الانتقال⁹.

في أطروحة هانتغتون حول الانتقال الديمقراطي، وضح كيفية الانتقال الديمقراطي، من خلال توصيفه لمداخل الانتقال الديمقراطي، بالاستناد للتجارب التي عرفتها بلدان العالم، وهي ثلاثة أنواع من المداخل:

1. **مدخل التحول Transformation:** حيث يقود مبادرة التحول الديمقراطي النخبة الحاكمة في النظام غير الديمقراطي. إذن النخبة الحاكمة أساس انتقال النظام نحو الديمقراطية، ويشترط أن تكون نخبة مبادرة للتغيير تحمل مشاريع إصلاحية.

2. **مدخل الإحلال Replacement:** حيث تأتي مبادرة التحول من قوى المعارضة بعد تصاعد نفوذها، وهنا يؤدي إلى انهيار قوة النخبة الحاكمة وبالتالي الإطاحة بها وإنهاء نظامها، وهذا من خلال قوة الشعب وقدرته على التغيير امتلاكه لميزان القوى لصالحه.

3. **مدخل الإحلال التحويلي Transformation Replacement:** حيث يتم التحول بتوافق بين الحكومة والمعارضة، ويكون هذا النوع من التحول عند وجود توازن بين هذين الطرفين وتتوفر فيهما القناة والإرادة في التغيير، لهذا توافق الحكومة على التفاوض مع المعارضة لتغيير طبيعة النظام السياسي من سلطوي إلى ديمقراطي.

الملاحظ أن هاته الأمط تؤثر في عملية التحول الديمقراطي، مع اعتبار أن التحول بالتفاوض (الإحلال التحويلي) هو التحول الأكثر قابلية وسهولة لتأسيس نظام

ديمقراطي لأنه نابع من إرادة شعبية، على عكس التحول النابع من النخبة الحاكمة فهو يعكس رغبتها في احتواء الضغوطات وإسكات المعارضة عبر تبني مجموعة من الإصلاحات وغياب تفعيل هذه الإصلاحات على أرض الواقع¹⁰.

إذن الانتقال الديمقراطي يحمل صفة الانتقال من نظام تسلطي إلى نظام ديمقراطي، من خلال مبادرة النخبة الحاكمة أو من خلال ضغط المعارضة أو من خلال التوافق بينهما بغية الوصول لدمقرطة الحكم عبر تبني مجموعة من الإصلاحات السياسية من خلال آلية التفاوض.

أسباب التحول الديمقراطي

للتحول الديمقراطي مجموعة من الأسباب التي تدفع لحدوثه، وتنقسم إلى أسباب داخلية وأخرى خارجية:

1. **الأسباب الداخلية:** وتتمثل في انهيار شرعية النظام القائم من خلال عدم رضى المواطنين على الأداء الحكومي، ويرجع هذا لوجود أزمة دستورية متعلقة بالمؤسسات السياسية، وتضارب مصالح النخبة مع الشعب. بالإضافة إلى أهمية دور القيادة في إحداث تحول ديمقراطي، باعتبار أن هذا التحول يحتاج لقيادة ذات كفاءة وقدرة وجرأة، وتزيد أهمية القيادة في إحداث التغيير باعتبار أن النظم السياسية العربية تتمحور على شخص الرئيس/ القائد/ الملك. دون نسيان دور العامل الاقتصادي في تفعيل ضرورة التحول الديمقراطي، باعتبار أن الأزمات الاقتصادية وفشل المشاريع التنموية تزيد من الضغوطات على النظام القائم وتطالبه بالإصلاحات. كما يكون لتساعد قوة ونفوذ المجتمع المدني دور في تفعيل عملية التحول الديمقراطي، من خلال الضغوطات الممارسة من فعاليات المجتمع المدني على السلطة القائمة بحثاً عن الإصلاحات وتفعيل مبادئ الديمقراطية.

2. **الأسباب الخارجية:** هي عوامل نابعة من خارج بيئة النظام السياسي، سواء كانت بيئة إقليمية أو دولية، وهو تأثير نابع من التطور الحاصل في مجال الاتصالات، وفي ضوء تصاعد ظاهرة العولمة التي جعلت العالم قرية صغيرة متصلة، وتتمثل هذه العوامل في الضغوطات النابعة من النظام الدولي من خلال ما يعرف بالمشروطة السياسية، اشتراط الديمقراطية بغية الحصول على الدعم المالي لمعالجة الاختلالات

الموجودة في الاقتصاديات الوطنية. بالإضافة إلى الضغوطات المفروضة من الدول المانحة، وذلك من خلال مؤسسات الدولية التي تعتمد أيضا على المشروطة، وهي مؤسسة البنك العالمي وصندوق النقد الدولي الذي يعرض إجراءات ذات طابع تقشفي في الميادين المالية والاقتصادية والاجتماعية للمساعدة عبر تطبيق سياسة التصحيح الهيكلي، والدول المطالبة بالدعم عليها الأخذ بها لإنقاذ اقتصادياتها من الأزمات¹¹، بالإضافة إلى ظاهرة العدوى والانتشار أو المحاكاة (كرات الثلج، الدومينو)، والتي تعني اقتداء دولة بتجربة تحول ديمقراطي ناجح في دولة أخرى، باعتبار أن بيئتهما وظروفهما تتلاءمان أو باعتبار أنها تجربة ناجحة يقتدى بها، وهي عدوى تنتقل مابين الدول المتاخمة، كما يلعب التطور التكنولوجي وثورة الاتصالات دورا في نشر القيم الديمقراطية وتجارب التحول الديمقراطي، بحيث أصبح من الصعب إخفاء المعلومات والحقائق على الشعوب من قبل الأنظمة السلطوية، وهي وسائل تكشف انتهاكات حقوق الإنسان والطابع العنيف لهاته الأنظمة في التعامل مع شعوبها. زد على ذلك عامل التدخل الأجنبي، فهزيمة دولة ما في الحرب أو وقوعها تحت الاحتلال قد يؤدي إلى سخط الشعب على النظام ويطالبه بتغيير الحكام، كما يمكن للتدخل الخارجي أن يقيم نظام ديمقراطي ويسقط النظام السلطوي القائم¹².

مراحل التحول الديمقراطي

كما تم ذكره سابقا فالتحول الديمقراطي هو عبارة عن عملية معقدة تتضمن مجموعة من المراحل بغية الوصول إلى حكم ديمقراطي، وهي باختصار:

أ. مرحلة القضاء على النظام السلطوي: وهي مرحلة انتقالية تتميز بالصراع بين فواعل اللعبة السياسية، خاصة بين أطراف النظام السابق والأطراف المطالبة بالتغيير.

ب. أخذ قرار بالتحول أو إقامة النظام الديمقراطي: هي مرحلة حساسة، نظرا لازدياد خطر الارتداد فيها إلى الحكم السلطوي، بفعل التضارب والصراع الموجود بين مؤسسات النظام السابق والجديد.

ج. مرحلة الترسخ الديمقراطي: يعرفها جون لينز على أنها «حالة يسود فيها الاعتقاد من الفاعلين السياسيين الرئيسيين أو الأحزاب، جماعات المصالح أو منظمات بعدم وجود بديل عن العمليات الديمقراطية للوصول إلى السلطة»، ببساطة فإنه يجب النظر للديمقراطية على أنها البديل الوحيد أمام المجتمع والسلطة على حد سواء.

وتبدأ هذه المرحلة عند اتفاق النخبة مع مشاركة شعبية واسعة النطاق في الانتخابات ومختلف المؤسسات الأخرى حول مختلف الإجراءات، وتعني عملية الترسيع قبول القوى الأساسية في المجتمع لعملية الديمقراطية.

د. مرحلة النضج الديمقراطي: وهي أعلى مراحل التطور الديمقراطي، مع سعي الدولة لتحسين الأداء الديمقراطي من خلال الرفع من كفاءة وقدرة المواطنين على المشاركة السياسية وتحقيق الرفاه الاجتماعي من خلال الديمقراطية الاجتماعية (المساواة في الحق والواجب) والديمقراطية الاقتصادية (العدالة في توزيع الموارد والفرص)¹³.

علاقة التحول الديمقراطي بالمفاهيم المرتبطة به:

1. التحول الليبرالي: ويقصد به توسيع نطاق الحريات المسموح بها للأفراد بتقديم مجموعة من الضمانات لحماية الفرد والجماعة من تعسف الدولة باعتبارها الطرف المحتكر للقوة والسلطة.

2. الإصلاح السياسي: ويعني اتخاذ إجراءات متدرجة من داخل النظام، وتبني آليات نابعة من النظام السياسي لإعادة بناءه وتشكيله، بحيث يكون قادراً على التعامل مع المتغيرات الجديدة والمتجددة المحيطة ببيئة النظام السياسي الداخلية والخارجية، حيث يهدف الإصلاح إلى زيادة فعالية النظام السياسي.

3. التنمية السياسية: حسب هانتغتون، فيعرفها على أنها «إضفاء الطابع المؤسستي على التنظيمات السياسية»، فهي تسعى إلى ترشيد بناء السلطة وتدعيم القدرات النظامية والسياسية للنظام السياسي.

4. التعددية الحزبية: هي وسيلة وأداة لتنظيم الحياة العامة، ترسي مبدأ احترام التنوع الفكري والسياسي. كما تعتبر شرطاً أساسياً لأي ممارسة ديمقراطية، بحيث تشارك كل الفئات والقوى داخل المجتمع وتحتوي التعددية السياسية، التعددية الحزبية والنقابية والإعلامية¹⁴.

مما سبق، يمكن القول أن التحول الديمقراطي يتم عبر عملية معقدة تحتوي على مجموعة من المراحل التي تبدأ بزوال النظام التسلطي وقيام نظام ديمقراطي من خلال تفعيل دور القوى غير الرسمية (المجتمع المدني) وخلق توازن بينها وبين القوى الرسمية (الدولة)، إلى جانب تقبل الاختلاف والتنوع والتعدد في الآراء.

يمكن القول أن ما تشهده المنطقة المغاربية هو انتقال ديمقراطي يتميز بتحول ليبرالي من خلال توسيع نطاق الحريات ليس إلا، بالنظر إلى غياب مشاريع إصلاحية فعلية وفعالة، وفي ظل سيطرة الفكر الفردي في إدارة شؤون الحكم في الدول المغاربية، وغياب مجتمع مدني ومعارضة ذات ثقل تغير من موازين القوى في هاته الدول.

إن الاتجاه نحو التحول الديمقراطي يتطلب وجود مؤشرات دالة على حدوث انتقال من نظام تسلطي إلى نظام ديمقراطي، وتعتبر الانتخابات من بين المؤشرات لقياس ذلك. تعتبر الانتخابات الوسيلة الديمقراطية لإسناد السلطة للحكام، حيث أن هناك من يعتبر أنه لا ديمقراطية من دون آلية الانتخابات التي تفضي لاختيار الحكام في الانتخابات الرئاسية وكذا اختيار ممثلي الشعب في الانتخابات البرلمانية. لقد تطورت عملية الانتخابات، ففي البداية كانت تتم في جمعيات تنعقد في مكان عام ثم يتم التصويت بطريقة علنية، ثم ظهرت تدريجيا البطاقة الانتخابية وانتشرت، وفي نفس الوقت نظمت وسائل تضمن سرية التصويت.

أولاً: تعريف الانتخاب: اصطلاحاً: هو قيام المواطنين باختيار بعض الأشخاص ذوي كفاءة لتسيير أجهزة سياسية وإدارية، وذلك من خلال التصويت. فمصطلح الانتخاب يقابله مصطلح الاقتراع أي الاختيار والتصويت، والذي يعني تقديم صوت لأشخاص بطريقة تتيح إعلان الرأي حول قضية ما.

قانونياً: هو الوسيلة التي يختار بموجبها المواطن الشخص أو الأشخاص الذين تسند إليهم مهام ممارسة السيادة أو الحكم بالنيابة عنه، سواءً على مستوى سياسي كالانتخابات الرئاسية والتشريعية أو على مستوى إداري مثل الانتخابات البلدية والولائية، أو على مستوى المرافق الاجتماعية، الاقتصادية، والثقافية¹⁵.

ثانياً: الانتخاب وظيفة أم حق: لقد أثارت فكرة الانتخاب وطبيعتها جدلاً واسعاً بين فقهاء القرن 18م وإبان الثورة الفرنسية، هل الانتخاب وظيفة أم حق؟ حيث ذهب الفريق الأول الذي اعتبرها وظيفة بهدف الدفاع عن تقييد الانتخابات وقصرها على فئة محدودة وهذا ما ذهب إليه سيز حيث اعتبر الانتخاب وظيفة عامة شأنه شأن الوظائف العامة الأخرى ومن ثم فهو يتطلب مؤهلات وقدرات، لذا فإن عدم منح هذا الحق إلا للمواطنين المؤهلين له يعتبر أمراً مشروعاً. في حين يرى جان جاك روسو والذي يمثل الفريق الثاني أن الانتخاب حق لارتباطه بفكرة السيادة الشعبية التي هي

مجموع السيادات والسلطات الفردية، وعلى ذلك فإن الانتخاب حق لكل مواطن له أن يستعمله أو لا يستعمله. وكان الهدف من اعتباره حق إلى تعميم الانتخاب وعدم جعله حكرا على فئة دون أخرى.

هذا الجدل لم يعد قائما حاليا، إلا حين ترغب الدولة على إجبار مواطنيها على التصويت فتتبنى نظرية الانتخاب وظيفية، لأن نظرية الانتخاب حق تترك للمواطن حرية الانتخاب أو لا، وكان لها الفضل في انتشار التدريجي للاقتراع العام¹⁶.

ثالثا: تعريف النظم الانتخابية: إنها تقوم بترجمة الأصوات التي يتم الإدلاء بها في انتخاب عام إلى مقاعد تربحها الأحزاب والمرشحون، وهنالك 3 متغيرات رئيسية في هذه العملية:

المعادلة الانتخابية المستعملة (ما إذا كانت تعددية / أغلبية، تناسبية، مختلطة أو نظام آخر) وما هي المعادلة الحسابية المستعملة لحساب تخصيص المقاعد (عمليات حسابية لتحديد عدد المقاعد لكل حزب).

هيكلية الاقتراع: ما إذا كان المقترع يصوت لمرشح أو لحزب، وما إذا كان المقترح يقوم باختيار واحد أو يعبر عن سلسلة من التفضيلات.

وحجم المنطقة: ليس عدد الناخبين الذين يعيشون في المنطقة، وإنما عدد الممثلين التي تنتخبهم المنطقة إلى المجلس التشريعي¹⁷.

النظام الانتخابي: هو عبارة عن مجمل الآليات التي تتيح للهيئة الانتخابية ممارسة حقها الانتخابي وهذه الآليات من شأنها أن تحدد سلوك الناخب من حيث بساطتها ووضوحها أو تعقيدها وغموضها¹⁸.

رابعا: أنواع النظم الانتخابية: تتعدد سبل ممارسة الانتخاب، فهي 3 أنواع:

1. الانتخاب المباشر وغير المباشر: ويكون الانتخاب المباشر من خلال تصويت المواطنين بطريقة مباشرة واختيار ممثليهم من دون وساطة من أي كان، ويكون انتخابا غير مباشر إذا كان الذين يختارون النواب مندوبون يختارون الناخبين لهذه المهمة، بمعنى أن الناخبين لا يختارون نوابهم مباشرة بل يختارون مجموعة أشخاص تتولى

عنهم هذه المهمة، حيث يبرر دعاة هذا النوع من الانتخاب بأن الشعب لم يبلغ درجة من الوعي والنضج تجعله يحسن اختيار نوابه أو حكامه. في حين ينتقد البعض الانتخاب غير المباشر باعتبار أنه يفضي إلى اختيار أشخاص يتعارضون مع رغبة الناخبين لهذا لا يمكن اعتبارهم يمثلون الناخبين وإنما يمثلون المندوبين، كما أنه نظام يفسح المجال للتأثير على نتيجة الانتخابات من قبل السلطة الحاكمة أو من قبل الدوائر ذات النفوذ المالي، من خلال التهديد أو الوعيد أو شراء الذمم، وهي طرق يصعب استعمالها إن كان الانتخاب مباشراً لكثرة عدد الناخبين مما يصعب التأثير عليهم جميعاً. بالإضافة أن التجارب أثبتت أن الانتخاب غير المباشر لا يلتزم المندوبون فيه باختيار النواب الأكثر كفاءة وإنما يتم الاختيار على أساس الميول الحزبية التي ينتمي إليها المندوب، وهذا ما يجعل صوت المواطن غير مسموع وأن الانتخاب غير فعال، فالمواطن يساهم عندما يشعر أن مساهمته ذات فعالية في الحياة السياسية وإن شعر بالعكس التزم الحياد أو المقاطعة. ومن هنا فالانتخاب المباشر هو الأفضل لأنه يعبر عن الإرادة الشعبية وهو الأقرب لتحقيق الديمقراطية¹⁹.

2. الانتخاب الفردي والانتخاب بالقائمة: يختلف الانتخاب الفردي عن الانتخاب بالقائمة، من حيث عدد المناطق الانتخابية، عدد الأعضاء المراد انتخابهم في كل منطقة من هذه المناطق.

يسمى الانتخاب انتخاباً فردياً حينما تكون عدد المناطق الانتخابية مساوية لعدد الأعضاء المراد انتخابهم بحيث يحق لسكان كل منطقة انتخاب نائب واحد، ويسمى انتخاباً بالقائمة إذا كانت المناطق الانتخابية أقل من العدد المراد انتخابهم، بحيث يحق لسكان كل منطقة انتخاب عدة نواب. وعلى هذا ففي الانتخاب الفردي لا يحق لكل ناخب التصويت إلا لمرشح واحد، بينما في الانتخاب بالقائمة يكون لكل ناخب التصويت لعدة مرشحين.

يقدم كل حزب سياسي من الأحزاب المتنافسة، في نمط الانتخاب بالقائمة، قائمة بأسماء المرشحين ويمكن لحزبين أو أكثر الاشتراك في تحديد القائمة الانتخابية التي تضم مرشحين من الأحزاب المشتركة في تقديمها²⁰.

3. الانتخاب بالأغلبية والانتخاب بالتمثيل النسبي: حيث يقضي الانتخاب بالأغلبية سواء أكان فرداً أو بالقائمة بأن يفوز بالانتخابات من ينال أغلبية الأصوات دون

غيره، وهي أغلبية تختلف باختلاف الدول، فهناك أغلبية بسيطة أي أكثر من نصف أصوات الناخبين الذي اشتركوا فعلا في الانتخابات، أو أغلبية مطلقة حين تكون أكثر من نصف مجموع الناخبين المسجلين، أو أغلبية نسبية أي أكثر من الأصوات التي نالها كل من المرشحين في القوائم الانتخابية.

أما نظام التمثيل النسبي، على العكس من نظام الأغلبية فإنه لا يمكن الأخذ به إلا عند الأخذ بالانتخاب بالقائمة، وهو يقوم على أساس توزيع الأعضاء المراد انتخابهم على القوائم الانتخابية المتنافسة كل حسب نسبة الأصوات التي تحصل عليها. فمثلا إن كانت هناك 3 قوائم تتنافس في قائمة انتخابية لها 10 نواب وحصلت القائمة الأولى: 5000 صوتا، والثانية: 3000 صوتا، والثالثة: 2000 صوتا. فإن القائمة الأولى تفوز ب 5 مقاعد نيابية، والثانية ب 3 مقاعد والثالثة ب مقعدين. وهو نظام يفترض إجراء الانتخاب على أساس القوائم سواء أكانت قوائم مغلقة يتقيد فيها الناخب بترتيب الأسماء فيها دون تغييرها أو تكون قوائم مفتوحة للناخب حرية ضم مرشحين من قوائم مختلفة حسب قناعته.

يتضح مما تقدم بان الانتخاب بالأغلبية يمتاز ببساطته وسهولة إجراءاته، فضلا عن كونه يساعد على قيام أغلبية برلمانية متماسكة وبالتالي العمل على تحقيق الاستقرار الوزاري، إلا أنه مع ذلك يؤدي إلى عدم تمثيل عدد كبير من الناخبين في المجالس النيابية. وهذا عكس الانتخاب بالتمثيل النسبي الذي بالإضافة إلى أنه يؤدي إلى تمثيل أكبر عدد ممكن من الناخبين، فهو يساعد على تمثيل أغلب الأقليات السياسية فيجعل من المجالس النيابية مرآة صادقة لأفكار وميول الناخبين. كما أنه يفسح المجال لتكوين معارضة برلمانية التي تعتبر أهم ما يتطلبه النظام البرلماني الصحيح. لأن الحكومة التي لا تجد معارضة في البرلمان ستستبد وتسئ استعمال السلطة لعدم وجود رقيب باعتبار أن البرلمان له سلطة الرقابة على السلطة التنفيذية. إلا أن هذا الانتخاب بالتمثيل النسبي يؤدي إلى تزايد الأحزاب السياسية الذي يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي لأن تعدد الأحزاب وتمثيلها في البرلمان لا يساعد على تأليف أكثرية برلمانية ثابتة ووزارة متجانسة تتمتع بثقة أغلبية أعضاء البرلمان²¹.

خامسا: أهمية الانتخابات بالنسبة للديمقراطية: ليس من المبالغة اعتبار أن سلامة المسار الديمقراطي ونجاحه مرتبط بالدرجة الأولى بسلامة العملية الانتخابية،

إن عرفنا كيف ينتخب الحكام وكيف تتم إذ كانت هذه العملية نزيهة حرة وتعددية، فإن الدولة ديمقراطية والعكس صحيح.

مهما اختلفت النظم الانتخابية وتعددت من بلد لآخر إلا أنها تترك أثرا واضحا في النظام السياسي وفي الحياة السياسية للبلاد عامة، ومن هنا فإن نظام الحكم إذا اختار هذا النظام الانتخابي أو ذلك فإنه يهدف من خلال ذلك إلى تحقيق هدف معين يتماشى مع مصلحة البلاد.

في هذا السياق، يشير المفكر الأمريكي صاموئيل هانتغتون إلى مدى أهمية الانتخابات فيقول: « في الانتخابات تتجسد آلية عمل نظام الديمقراطية- النيابية- والوسيلة التي يتم بها إضعاف الأنظمة الديكتاتورية والقضاء عليها، وهي أداة نشر الديمقراطية وهدفها أيضا.... فالانتخابات لا تعني حياة ديمقراطية فقط، وإنما أيضا موت الديكتاتورية»²².

إذن الانتخابات وسيلة مهمة في بناء مسار ديمقراطي ناجح وتعزيز مكتسباته، فهي الأداة التي تعبر عن آراء الشعوب، مما يتيح للديمقراطية و الحرية وإبداء الرأي الانتشار من جهة، وهذا ما يجعل الديكتاتورية والانفراد بالسلطة منحصرًا يتلاشى مع تطور مراحل التحول الديمقراطي السابق ذكرها من جهة أخرى .

المحور الثاني

النظام الانتخابي في ليبيا في عهد القذافي وما بعد الانتفاضة

يتميز النظام الليبي في عهد القذافي لعدة عقود بنوع خاص من التمثيل الانتخابي حدده القذافي من خلال كتابه المشهور « الكتاب الأخضر»، وذلك من خلال مفهومي من تحزب خان باعتبار أن الأحزاب هي الديكتاتورية العصرية ورفض «التمثيل الحزبي» وتعويضها بمفهوم الديمقراطية الشعبية من خلال المؤتمرات واللجان الشعبية. بالإضافة إلى التطرق لواقع ليبيا بعد انتفاضة 17 فبراير 2011م التي انجر عنها إسقاط نظام القذافي بحثا عن الديمقراطية من خلال العملية الانتخابية التي جرت في المرحلة الانتقالية بقيادة المجلس الوطني الانتقالي، ودراسة أهم الاستحقاقات الانتخابية منذ 2011 وتقييمها.

النظام الانتخابي في ليبيا في عهد معمر القذافي

بالرجوع إلى الكتاب الأخضر الذي خط فيه معمر القذافي معالم دولته ذات الصبغة الخاصة به، وهو كتاب قسمه إلى 03 فصول، حسبه فإن حل مشكلة الديمقراطية يكون من خلال «سلطة الشعب»، وحل المشكلة الاقتصادية يكون عبر «الاشتراكية»، أما الركن الاجتماعي يكون من خلال النظرية العالمية الثالثة.

ما يهمنا في هذه المداخلة هو الطرح الديمقراطي بمفهوم معمر القذافي، ومما يلي ملخص لرؤيته حول مجموعة من النقاط هي:

- **السلطة (أداة الحكم):** وهي المشكلة السياسية الأولى التي تواجه المجتمعات البشرية، فهي تعاني العديد من المخاطر والآثار البالغة المترتبة عن الصراع على أداة الحكم، ولم تنجح بعد في حلها حلا نهائيا وديمقراطيا. والكتاب الأخضر يقدم الحل النهائي لمشكلة أداة الحكم. فالأنظمة السياسية في العالم هي نتيجة صراع أدوات الحكم على السلطة، وتكون نتيجة الصراع فوز أداة الحكم (فرد، جماعة، حزب، طبقة...) وهزيمة الشعب أي هزيمة الديمقراطية الحقيقية.

فالصراع السياسي المسفر على فوز مرشح ما بـ 51 % من أصوات الناخبين تكون نتيجته أداة حكم دكتاتورية ولكن بثوب ديمقراطي مزيف، لأن 49 % من الناخبين تحكمهم أداة حكم (سلطة) لم ينتخبوها وإنما فرضت عليهم، وتلك هي الديكتاتورية. ففي الواقع هي ديكتاتورية في ثوب ديمقراطي زائف. وهي حقيقة النظم السياسية السائدة في عالم اليوم²³.

- **المجالس النيابية:** هي العمود الفقري للديمقراطية الحديثة السائدة في العالم، والمجلس النيابي تمثيل خادع للشعب، والنظم النيابية حل تلفيقي لمشكل الديمقراطية. لأنه يقوم على أساس النيابة وهذا أمر غير ديمقراطي، فالديمقراطية تعني سلطة الشعب لا سلطة نائبة عنه. ووجود هذه المجالس يعني غياب الشعب. فقد أصبحت المجالس النيابية حاجزا شرعيا بين الشعوب وممارسة السلطة، باحتكار السيادة لنفسها وعزل الشعب عن السياسة. فالشعب في مثل هذه الحالات لا يمثل سوى المظهر الزائف للديمقراطية يوم الانتخاب.

تعتبر كل الطرق التي تشكّل بها هذه المجالس (سواء من خلال الدوائر الانتخابية، حزب، أو ائتلاف حزبي، أو بالتعيين) طرقا غير ديمقراطية. إذ أن تقسيم السكان إلى دوائر انتخابية يعني أن النائب ينوب عن آلاف أو ملايين السكان وهذا ما يجعله

غير مرتبط بالناخبين ويعتبر نائب على كل الشعب. ومن هنا يحدث شرخ بين النائب والناخب من جهة والناخب والنائب من جهة أخرى، فبمجرد حصوله على صوته يصبح المحتكر لسيادة الناخبين. بمعنى أن هذه المجالس أصبحت تسلب السلطة الشعبية وتحتكرها لنفسها، ومن هنا أصبح من حق الشعوب الكفاح عبر ثورة شعبية لتحطيم أدوات احتكار الديمقراطية والسيادة السالبة لإرادة الجماهير المسماة بالمجالس النيابية. وتعلن عن مبدأ جديد «لا نيابة عن الشعب» لأن أعتى الدكتاتوريات التي عرفها العالم قامت في ظل حكم المجالس النيابية²⁴.

• **الحزب:** الحزب هو الدكتاتورية العصرية، وهو أداة حكم الدكتاتورية الحديثة... إذ أن الحزب هو حكم الجزء للكل. وهو ليس أداة ديمقراطية لأنه يتكون إما من ذوي المصالح الواحدة، الرؤية الواحدة، الثقافة الواحدة والعقيدة الواحدة، وهدفهم فرض رؤيتهم وبسط سلطان عقيدتهم على بقية المجتمع، ولا يجوز ديمقراطيا أن يحكم أي من هؤلاء كل الشعب الذي يتكون من مصالح، آراء، عقائد مختلفة. والحزب يقوم أساسا على نظرية سلطوية تحكمية، أي تحكم أصحاب الحزب في غيرهم من أفراد الشعب، ويبررون أهميته من خلال وصوله للسلطة لتحقيق أهداف الشعب ولكن تلك نظرة لتبرير ديكتاتوريتهم. وتعدد الأحزاب يزيد من حدة الصراع على السلطة مما يؤدي إلى تعطيل مصالح الشعب وتخريب خطط خدمته. فكل من الحزب الحاكم أو الحزب المعارض يسعون إلى السلطة والسيطرة على أداة الحكم بتحطيم الخطط القائمة حتى إن كانت مفيدة وصالحة للشعب، مما يجعل مصالح المجتمع ضحية صراع الأحزاب على السلطة.

فالصراع بين الأحزاب على أداة الحكم تفضي إلى فائز وخاسر مما ينبئ بهزيمة الشعب وبالتالي هزيمة الديمقراطية. لأنها أحزاب يسهل شراءها من الداخل أو الخارج. من هنا فالحزبية أداة ديكتاتورية ولكن عصرية، وهي أداة صريحة ولكن غير مقنعة لأن الرقيب الشرعي وفق الديمقراطية الحديثة هو المجلس النيابي الذي غالبته هم أعضاء الحزب الحاكم، أي الرقابة من حزب السلطة، والسلطة من حزب الرقابة، وهذا ما يجعل الحزب تجميل وتزييف للديمقراطية لأن: «الحزب يمثل جزءا من الشعب وسيادة الشعب لا تتجزأ» و «الحزب يحكم نيابة عن الشعب، والصحيح لا نيابة عن الشعب».

ينهي كلامه عن الحزب باعتباره قبيلة العصر الحديث، فالمجتمع الذي يحكمه حزب واحد هو تماما مثل المجتمع الذي تحكمه طائفة واحدة أو قبيلة واحدة. لأنه يمثل

رؤية، ثقافة وعقيدة جزء من المجتمع ليس الكل. والديمقراطية تقتضي حكم الشعب بالشعب وللشعب دون تجزئة ولا تفريق. والتأثير السلبي والمدمر للصراع القبلي في المجتمع هو نفس التأثير السلبي والمدمر للصراع الحزبي في المجتمع²⁵.

الطبقة: تشبه الطبقة، الحزب والقبيلة، فكلها تحوي على مجموعة أشخاص من المجتمع ذوي المصالح المشتركة، ويجمعها العقيدة أو الثقافة أو المكان. والطبقة لا تمثل الشعب وإنما جزء منه كالحزب وغيره وإن ساد في المجتمع الطبقية أو الحزبية أو القبلية أصبح النظام نظاما ديكتاتوريا. ووجود طبقة حاكمة يعني احتكارها للسلطة وبالتالي انتهاج الديكتاتورية في التعامل مع الطبقات الأخرى²⁶.

الاستفتاء: هو تدجيل على الديمقراطية، فالذين يقولون (نعم) أو (لا) لم يعبروا حقيقة عن إرادتهم وإنما ألجموا بحكم مفهوم الديمقراطية الحديثة، وهي أقصى نظام ديكتاتوري كبحي، لأن نعم أو لا غير مبرر من قبل الناخبين. إذا ماهو الطريق الذي ينبغي أن تسلكه الجماعات البشرية لتتخلص نهائيا من عصور الاستبداد والديكتاتورية؟ القذافي يجيب على هذا التساؤل من خلال اعتبار أن المشكل المستعصي في الديمقراطية هو أداة الحكم المتمثل في الصراعات الحزبية، الطبقية والفردية، وما ابتدع وسائل الانتخاب والاستفتاء إلا لتغطية الفشل في إيجاد حل لهذه المشكلة، والحل يكمن في إيجاد أداة حكم ليست واحدة مما سبق ذكرها (حزب، طبقة، فرد) والتي لا تمثل إلا جانبا واحدا من المجتمع. بمعنى إيجاد أداة حكم ليست حزبا، ولا طبقة، ولا طائفة ولا قبيلة بل أداة حكم هي الشعب كله، وليست ممثلة عنه ولا نائبة باعتبار أن لا نيابة عن الشعب، والتمثيل تدجيل. وإيجاد تلك الأداة يفضي إلى تحقيق الديمقراطية الشعبية، وبذلك تكون الجماعات البشرية قد أنهت عصور الاستبداد والنظم الديكتاتورية وحلت محلها سلطة الشعب.

إن الكتاب الأخضر الذي قدمه القذافي يقدم الحل النهائي لمشكلة أداة الحكم، ويرسم الطريق أمام الشعوب لانتقل من عصر الديكتاتورية إلى عصر من الديمقراطية الحقيقية.. وهي نظرية جديدة تقوم على أساس سلطة الشعب دون نيابة أو تمثيل... وتحقق ديمقراطية مباشرة بشكل منظم وفعال ومن الممكن تفعيلها على أرض الواقع من خلال التنظيم الشعبي على المستويات الدنيا²⁷. والتي تتمثل في:

المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية: المؤتمرات الشعبية هي الوسيلة الوحيدة للديمقراطية الشعبية، وأي نظام لا يعتمد عليها فهو نظام غير ديمقراطي. فالمؤتمرات واللجان الشعبية هي الثمرة النهائية لكفاح الشعوب من أجل الديمقراطية... وهي ليست من صنع الخيال بقدر ما هي نتاج للفكر الإنساني الذي استوعب كافة التجارب الإنسانية من أجل الديمقراطية.

فالديمقراطية المباشرة هي الأسلوب المثالي الذي ليس محل نقاش أو خلاف في حال تحقيقه واقعا. والكتاب الأخضر يبشر الشعوب بالهداية إلى طريق الديمقراطية المباشرة وفق نظام بديع وعملي، وهي الطريقة المثلى، فبعد أن كان تطبيقها مستحيلا، فالنظرية العالمية الثالثة تقدم تجربة واقعية للديمقراطية المباشرة وبذلك تحل مشكلة الديمقراطية نهائيا في العالم، وما على الشعوب إلا الكفاح للقضاء على أشكال الحكم الديكتاتورية السائدة التي تمثل أشكالا زائفة من الديمقراطية من مجالس نيابية، أحزاب، قبلية وطبقة، طائفة... فليس لسلطة الشعب إلا وجه واحد، ولا يمكن تحقيق السلطة الشعبية إلا بكيفية واحدة هي المؤتمرات واللجان الشعبية... فلا ديمقراطية بدون مؤتمرات، واللجان في كل مكان.

فيما يلي شرح لطريقة تكوين هذه اللجان والمؤتمرات الشعبية، حيث يقسم الشعب إلى مؤتمرات شعبية أساسية، وكل مؤتمر يختار أمانة له، ومن مجموع الأمانات هذه تتكون مؤتمرات شعبية غير أساسية. تختار جماهير تلك المؤتمرات الشعبية الأساسية لجانا شعبية إدارية لتحل محل الإدارة الحكومية، فتصبح كل المرافق في المجتمع تدار بواسطة لجان شعبية. ومن هنا تصبح الإدارة شعبية و الرقابة شعبية، وينتهي التعريف البالي للديمقراطية الذي يقول «الديمقراطية هي رقابة الشعب على الحكومة» ليحل محله التعريف الصحيح وهو «الديمقراطية هي رقابة الشعب على نفسه». فالمواطنون جميعا الذين هم أعضاء تلك المؤتمرات الشعبية ينتمون وظيفيا أو مهنيا إلى فئات مختلفة، لذا عليهم تشكيل مؤتمرات شعبية مهنية خاصة بهم، بالإضافة إلى كونهم أعضاء في المؤتمرات الشعبية الأساسية أو اللجان الشعبية.

إن ما تتناوله المؤتمرات واللجان الشعبية يرسم في صورته النهائية في مؤتمر الشعب العام الذي تلتقي فيه أمانات المؤتمرات واللجان الشعبية، وما يصاغ في مؤتمر الشعب العام الذي يعقد دوريا أو سنويا، يطرح على المؤتمرات واللجان الشعبية ليبدأ

التنفيذ من قبل اللجان الشعبية المسؤولة أمام المؤتمرات الشعبية الأساسية. ومؤتمر الشعب العام ليس مجموع أعضاء أو أشخاص طبيعيين كالمجالس النيابية، إنما هو لقاء المؤتمرات واللجان الشعبية، وبهذا تحل مشكلة أداة الحكم وتنتهي أدوات الديكتاتورية، ويصبح الشعب هو أداة الحكم وتحل نهائياً معضلة الديمقراطية في العالم²⁸.

شريعة المجتمع: هي المشكلة المرادفة لمشكلة أداة الحكم، فاختصاص لجنة أو مجلس بوضع شريعة للمجتمع هذا باطل وغير ديمقراطي، وإن تعدل شريعة مجتمع أو تلغى بواسطة فرد أو لجنة أو مجلس ذلك أيضاً باطل وغير ديمقراطي. والشريعة الطبيعية لأي مجتمع هي العرف أو الدين وأي شريعة من غيرها فهي باطلة والدستور ليس شريعة المجتمع وهو قانون وضعي يحتاج إلى مصدر يستند عليه حتى يجد مبرره. وتتميز الدساتير بالاختلاف لاختلاف الرؤية لأدوات الحكم، وتجعل المواطنين مجبرين على إطاعة القوانين المنبثقة عن الدستور التي تمثل رؤية فئة معينة متحكمة في أداة الحكم. وبما أن الإنسان واحد فإن القانون الطبيعي هو شريعة المجتمع وليس القانون الوضعي الذي يختلف باختلاف صانعيه ورؤاهم ومصالحهم. واستبدال القانون الطبيعي بقانون وضعي يهدد الحرية لأنه سيخضع الجماهير لرغبة السلطة في حين الأصل أن السلطة هي من لابد عليها أن تتكيف وفق شريعة المجتمع لا العكس. ويبقى الشعب هو الرقيب على المجتمع وينبئه عن الانحراف عن الشريعة إذا وقع ذلك، ومدى تطبيق شريعته. كما لا يحق لأي فرد، حزب، طبقة، قبيلة أن تدعي الرقابة وإلا أصبحنا في نظام ديكتاتوري لا ديمقراطي. فالديمقراطية مسؤولية الجميع وكذا الرقابة وليست لفئة دون أخرى. وتكون الرقابة من خلال المؤتمرات واللجان الشعبية ومؤتمر الشعب العام. وهذا ما يعزز فكرة مهمة في الديمقراطية حسب القذافي « الشعب هو أداة الحكم، والشعب هو الرقيب على نفسه أيضاً». ويتم تصحيح الانحراف عن الشريعة من خلال المراجعة الديمقراطية لعمل اللجان والمؤتمرات الشعبية وليس من خلال القوة (الثورة) لمنع أي تدخل خارجي يسعى لتغذية أعمال العنف²⁹.

الصحافة: الصحيفة وسيلة تعبير للمجتمع... وليس وسيلة تعبير لشخص طبيعي أو معنوي، إذن منطقياً وديمقراطياً لا يمكن أن تكون ملكاً لأي منهما. فالشخص الذي يملك صحيفة هي تعبر عن رأيه فقط وليست صحيفة الرأي العام فهذا ادعاء باطل. ديمقراطياً لا يجوز للفرد الطبيعي أن يملك وسيلة نشر أو إعلام عامة ولكنه من حقه الطبيعي أن يعبر عن نفسه فقط بأي وسيلة كانت، لأن الصحيفة تعبر عن رأي فئة من

المجتمع فقط وليس وجهة نظر الرأي العام فالديمقراطية حكم شعبي وليس تعبير شعبي.

يختم كلامه بتحديد معنى النظرية العالمية الثالثة، ومن خلالها الديمقراطية التي يعتبرها بناء متماسكاً تحتوى على مجموع المؤتمرات واللجان الشعبية ومؤتمر الشعب العام، ولا يوجد أي تصور آخر لمجتمع ديمقراطي من غير هذا التصور. إن عصر الجماهير بقدر ما يبشر بحرية حقيقية للجماهير فهو ينذر بمجيء عصر الفوضى إن تم الاعتماد على أدوات حكم سابقة الذكر، وبذلك تتكرس الديكتاتورية. إذن هذه هي معالم الديمقراطية الحقيقية نظرياً، أما من الناحية الواقعية فالأقوياء دائماً هم الذين يحكمون...³⁰.

ليبيا بعد انتفاضة 17 فبراير 2011م

لقد سَـرَّ القذافي أمور ليبيا لأربعة عقود، من خلال شبكات رسمية من مؤتمرات ولجان شعبية بالإضافة إلى شبكة غير رسمية تتمثل في رجال الخيمة (الشبكة السياسية) وحركة اللجان الثورية (الشبكة الأمنية) القبائل (الشبكة الاجتماعية)، عائلة القذافي، وشبكات الرعاية والمحسوبة (ورثها عن الفترة الملكية، ففي البداية فكَّكها ولكن مع الطفرة النفطية أعاد تشكيلها من خلال تقديم المال مقابل ضمان الولاء له). وهي السلطة الفعلية في الجماهيرية الليبية. وانطلاقاً من سيطرة القذافي وعائلته ومواليه على دواليب الحكم في الجماهيرية استغل المعادون له الوضع العام الذي شهدته تونس ومصر في إطار ما يعرف بـ (الربيع العربي) لإعلان الرغبة في إسقاط نظام القذافي عبر انتفاضة لُـقبت بانتفاضة 17 فبراير 2011م³¹، التي تميزت بعنف شديد وأحداث متسارعة. لتستمر الأزمة في ليبيا و التجاذبات السياسية والميدانية إلى أن أُتفق على إجراء انتخابات المؤتمر الوطني العام في 7 جويلية 2012م، وهو أول انتخاب بعد 4 عقود من حكم القذافي -الذي لا ينتهج الانتخاب كطريقة للتعبير عن آراء الجماهير- بمشاركة الليبيين حيث وصل عدد الناخبين في هذا الاستحقاق 2,8 مليون ليبي اتجهوا لمراكز التصويت المقدرة بـ 1548 مركزاً انتخابياً. ليكون 17 جويلية 2012 يوم إعلان النتائج حيث:

- بلغت نسبة المشاركة 60 % بانتخاب 1,6 مليون من مجموع 2,8 مليون ناخب ليبي.

دور الانتخابات في عملية الانتقال الديمقراطي في ليبيا

- عدد مقاعد البرلمان قدرت ب 200 مقعد.
- تحددت النتائج بتقديم تحالف القوى الوطنية بزعامة محمود جبريل (الرئيس السابق للمكتب التنفيذي للمجلس الانتقالي الليبي) بـ 39 مقعدا ليأتي حزب العدالة والبناء في المرتبة الثانية بـ 17 مقعدا، مع تحصل المستقلين على 120 مقعدا. ليدعو محمود جبريل الجميع للتفاهم لصياغة الدستور الجديد.
- ليتم في 10 أوت 2012م انتخاب محمد المقريف المعارض التاريخي لنظام القذافي رئيسا للمجلس الوطني العام، وهو المقرب من الإسلاميين رغم حصول الليبراليين على أغلبية المقاعد. ثم تم تحديد مهام هذا المجلس بتشكيل حكومة ليبية والإعداد لدستور جديد للبلاد³².
- ليكون 25 جويلية 2014 يوما للانتخابات التشريعية بتحديد أسماء أعضاء مجلس النواب، وهو الاستحقاق الانتخابي الثاني بعد انتفاضة 17 فبراير 2011م.
- 4 أوت 2014م ينتخب عقيلة صالح عيسى رئيسا لمجلس النواب الجديد في ليبيا، وهو من بلدة القبة شرق البلاد، وهو مجلس يحل محل المؤتمر الوطني العام المنتخب في 2012م، حيث ترشح 9 نواب لمنصب الرئيس في الجولة الأولى، لتتصدر الجولة الثانية بين مرشحين هما أبو بكر مصطفى بعيرة الذي تحصل على 54 صوتا في الجولة الأولى، في حين تحصل عقيلة صالح عيسى على 46 صوتا في الجولة الأولى أيضا، لتكون الجولة الثانية الفاصل بينهما، حيث تحصل فيها عيسى صالح عقيلة على 77 صوتا من أصل 158 عضوا برلمانيا. بينما تحصل منافسه أبو بكر على 74 صوتا.
- يعتبر عيسى صالح عقيلة شخصية مغمورة ، وهو قاض، يؤكد عدم انتماءه لأي تيار سياسي، وتقلد عدة مناصب قضائية في عهد القذافي³³.
- رغم الجهود الليبية والدولية لاستتباب الأمن في ليبيا وحملها على الانتقال من ديكتاتورية القذافي- حسبهم- إلى الديمقراطية من خلال تعزيز آلياتها وتثبيت ممارساتها الميدانية، إلا أن البيئة الليبية مفتقرة لأدنى شروط تطبيق الديمقراطية من أحزاب وجمعيات ومجتمع مدني وغيرها وحتى كفكر يقبل العمل الديمقراطي.... مما جعل المخاض عسيرا غير يسير في ليبيا بعد القذافي الذي كرس نوعا خاصا من الديمقراطية التشاركية للجماهير الليبية أبعدها كل البعد عن المفاهيم العالمية للنظم السياسية.

المحور الثالث

مستقبل العملية الديمقراطية في ليبيا في ظل الوضع الأمني الراهن

الجدد تبني مشروع وطني لبناء دولة حديثة من خلال الانتقال من دولة القبيلة إلى دولة مؤسسات تعلو الأفراد، أم تبني مشروع ديمقراطي يرسم معالم الديمقراطية بلا تأسيس لدولة حديثة، ويزيد الأمر تعقيدا في وضع أمني متأزم وغير مستقر والمواجهات المسلحة بين القبائل الليبية زادت من الفوضى التي نشبت منذ 2011م خاصة مع تدخل اللواء حفتر، لهذا كيف سيكون مستقبل ليبيا والديمقراطية في بيئة أمنية غير مستقرة؟

مما سبق وخلال ما تم ذكره في المحورين الأول والثاني والمتضمنين الأطر النظرية للتحويل/ الانتقال الديمقراطي، وكذا النظم الانتخابية، ليليه فيما بعد تطرق لواقع الانتخابات في عهد معمر القذافي وما بعد الانتفاضة وهي فترتين مختلفتين من حيث البيئة الفكرية والعملية المتبناة من قبل مسيري كل مرحلة، فالقذافي كرس جماهيرية مستندة على أفكاره المدونة في « الكتاب الأخضر»، في حين كان القادة الجدد لليبيا على مسار مختلف تماما عن الذي عاشوه وتعايشوه من قبل، حيث سارعوا في تطبيق مؤشرات وجود الديمقراطية (كفتح المجال للتعددية الحزبية، إجراء انتخابات، التفكير في تشكيل دستور جديد...) ولم يتمكنوا بعد من بناء دولة تطبق فيها هذه المؤشرات بطريقة فعلية والأكثر من ذلك ذات فعالية على أرض تتميز بالتناقضات الاجتماعية التجاذبات السياسية و الصدمات الاقتصادية بسبب الطفرة النفطية مما أنتج صراع مصالح بين القوى الداخلية والخارجية على النفط الليبي. إن ما تعانيه الشوارع الليبية من فوضى السلاح و اللااستقرار لأكبر دليل على ضرورة أن يصبح بناء الدولة بمؤسسات قوية تعلو سلطة/ قوة الأفراد أولى الأولويات في الأجندة الليبية الرسمية والشعبية قبل التفكير في كيفية وصف هذه الدولة، بمعنى البدء في تأسيس دولة مؤسسات بالمفهوم الحديث وتنظيم جيش قادر على استتباب الأمن والحفاظ على النظام العام، ثم الانتقال إلى المرحلة الثانية وهي تكريس أسس الديمقراطية من خلال فتح المجال للتعددية الحزبية والإعلامية، تشجيع تشكيل الجمعيات، منح المجتمع المدني القوة الكافية للمشاركة في تفعيل الساحة السياسية، إجراء مواعيد انتخابية تشريعية ورئاسية لتحديد السلطات المتعارف عليها من سلطة تنفيذية، تشريعية، قضائية وإعلامية.

في اعتقادنا يصعب وليس جزافا إن قلنا مستحيل أن ينجح المشروع الديمقراطي في ليبيا دون مشروع مؤسسي لبناء دولة ليبية حديثة ، وذلك لسبب بسيط كيف لدول تملك من المؤسسات الكافية وذات القوة التنظيمية والتسييرية، ولم تصل بعد إلى إنجاح المشروع الديمقراطي بالمفهوم الغربي، - رغم أن الديمقراطية الغربية ليست ديمقراطية مثالية لها وعليها- فكيف لليبيا التي تفتقد لإجماع حول بناء مشروع وطني يؤسس لدولة حديثة في ظل تصارع الرؤى واختلاف المصالح بين الفواعل الداخلية وحتى الخارجية، فليس مبالغة إن قلنا أن الفوضى في ليبيا تخدم مصالح أطراف داخلية وكذا خارجية، لأن الفوضى تسهل تغلغلهم وسيطرتهم على منابع النفط.

إن درسنا وحللنا الخطاب الغربي حول الحرية والديمقراطية ومختلف القيم الغربية فإن تطبيقاتها تختلف من دولة غربية لدولة عربية، فهي تدعم من يدعم مصالحها مثلما دعمت مبارك، القذافي، وبن علي في فترة سابقة، ولكن إن كانت مصالحها مهددة فإنها تتخلى عن حلفاءها. وتعادي حتى الأنظمة التي تتصف بالديمقراطية. والواقع أثبت مقولة السياسي البريطاني ونستون تشرشل حين قال «لا عداوة دائمة، ولا صداقة دائمة، إنما مصلحة دائمة» حينما وصف العلاقات الدولية.

يمكن اعتبار البرازيل دولة ذكية بعد تخلي رئيسها عن الكرسي بعد نهاية عهده الرئاسية رغم المطالب الشعبية بتعديل الدستور ليبقى لكنه رفض معللا رفضه بمقولته: «أنا أغادر الرئاسة لكن لا تعتقدوا أنكم ستتخلصون مني لأنني سأكون في شوارع هذا البلد للمساعدة في حل مشكلات البرازيل» هذا ما يدل على أن المسؤولية لا تقتضي وجود المنصب وإنما هي حس إنساني بالواجب. وعمل لولا داسيلفا عمل ديمقراطي، وحتى تعديل الدستور سيكون مشروعا بعد مباركة شعبه، ولكن يعلم جيدا أن ذلك سيؤثر سلبا على بلاده المتربص بها في الغرب، باعتباره قوة اقتصادية في مجموعة البريكس التي تزاحم أمريكا وبقية الدول الكبرى في المجال الاقتصادي. وهذا الأمر الذي غاب أو تعمد الحكام العرب تغييبه في بناء علاقاتهم مع شعوبهم ومع العالم الخارجي، فاعتمادهم على الريع النفطي جعلهم يعتقدون أن المال سيشتري صمت الغرب للأبد. ولم يعتقدوا أن الغرب سيتخلى عنهم في أول فرصة تتيح له الأفضل.

إذا، لتفعيل الخطى الديمقراطية التي انتهجتها ليبيا بعد الانتفاضة من انتخابات، وفسح المجال للتعددية الحزبية، والسعي نحو بناء دستور جديد، لابد من تنظيم القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية الليبية ووضعها في بوتقة مؤسساتية تتكفل بتنظيم،

تعزير، وتوزيع مكتسبات الانتفاضة بطريقة عادلة تخرج البلاد والعباد من مرحلة الصراع المصلحي الضيق إلى مرحلة التشييد والبناء من أجل بناء دولة حديثة قوية ذات سيادة كاملة تستريح من الضغوطات الخارجية وتريح دول الجوار من الإرهاصات والتأثيرات السلبية لفوضى السلاح والانفلات الأمني الذي تتميز به البيئة الليبية خاصة مع الصراع المستمر بين فلول النظام السابق والمليشيات المسلحة وقوى النظام كثلاثية تنبئ بسقوط ليبيا في مأزق أمني لا تحسد عليه، حيث أن جولات الحوار الثلاث بين الفرقاء الليبيين في الجزائر في بداية 2015م تعتبر محاولة ليبية للم شمل الأشقاء على طاولة النقاش لإثراء تفاصيل المشروع الوطني الذي سيحمل ليبيا للخروج من أزمة اللااستقرار التي تزداد حدتها وتتعدد فصولها مع مرور الوقت، وذلك بمساعدة جزائرية أممية، نظرا لخطورة الأوضاع الميدانية وتعدد العملية السياسية في ليبيا، وما ينجر عنه من انعكاس سلبي على دول الجوار والعالم ككل ان تم تحليل الأوضاع بمنطق التخومية، وهذا ما أدركه المجتمع الدولي في تجربته مع الوضع في أفغانستان والعراق.

في الأخير، يمكن القول أن الانتقال / التحول الديمقراطي يعتبر من بين المواضيع الأكثر إثارة للنقاش في الأعمال الأكاديمية والأبحاث العلمية نظراً لأهميته خاصة بعد انهيار الثنائية القطبية وعولمة المفاهيم والقيم الغربية، كما يعتبر الانتخاب آلية مهمة لتكريس الديمقراطية في النظم السياسية التي توصف على أنها متسلطة أو ديكتاتورية، ويمكن أن تلعب دورا مهما في ليبيا ولكن ليس في الوقت الحاضر لأن النظام الليبي في عهد القذافي كرّس نوعا خاصا من النظم الانتخابية في إطار ما يعرف بالديمقراطية الشعبية، ونظاما سياسيا متميزا بشخصنة الدولة المتمحورة حول القائد الزعيم القذافي وقبيلته ومقربيه، وليس مأسستها في إطار ما يعرف بالدولة الحديثة، مما أفرز مخاضا عسيرا في عملية الانتقال الديمقراطي والذي ستستمر صعوبته لسنوات عديدة لغياب البيئة الملائمة لذلك، ورغم الجهود المحلية، الإقليمية والدولية المطروحة على مستوى المؤتمرات واللقاءات التي تجمع الليبيين في الجزائر ومصر والمغرب في شهر مارس وماي 2015، إلا أن غياب تصور متقارب بين الفرقاء الليبيين لحل الأزمة بما يرضي كل الأطراف الليبية دون إقصاء ولا تهميش بغية إنجاح عملية التحول الديمقراطي يتطلب الكثير من التنازلات لتغليب المصلحة العليا للوطن على حساب المصالح الضيقة للأشخاص أو المناطق أو حتى على حساب مصالح القوى الدولية المتصارعة في الساحة الليبية، وهذا في اعتقادنا يصعب في المرحلة الحالية لتعدد الأطراف ومصالحها.

الهوامش

1. عبد الإله سطحي، أسئلة حول فرضية الانتقال الديمقراطي بالمغرب، المركز العلمي العربي للأبحاث والدراسات الإنسانية، ص ص. 1، 2.
2. أمحمد الداسر، التحول الديمقراطي في المغرب العربي، <http://www.shebacss.com/docs/poadt009-09.pdf> تاريخ وساعة الزيارة: 20/06/2014، 19:30.
3. محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الإنسان، (بيروت: مركز الوحدة العربية، 1994)، ص 86.
4. بلقيس أحمد منصور، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي: دراسة تطبيقية على اليمن وبلاذ أخرى، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2008)، ص. 29.
5. Samuel Huntington; tra. Française Burgess ; Troisième vague : les démocratisations de la fin du xx siècle ; (paris : édition nouveau horizon ; 1996) ; p. 121.
6. محمد نصر مهنّا، في النظم الدستورية والسياسية دراسة تطبيقية، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2005)، ص. 451.
7. عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق، (بيروت: مركز الوحدة العربية، 2006)، ص. 137.
8. حسنين توفيق إبراهيم، الانتقال الديمقراطي: إطار نظري، تاريخ وساعة الزيارة: 20/06/2014، 21:22
<http://studies.aljazeera.net/files/arabworlddemocracy/2013/01/201312495334831438.htm>
9. سطحي، مرجع سابق.
10. أحمد منيسي، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004)، ص ص. 307، 308.
11. منيسي، مرجع نفسه، ص ص. 297 - 305.
12. صاموئيل هنتغتون، تر. عبد الوهاب علوب، الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، (مصر: دار سعادة الصباح)، ص. 168.
13. شهرزاد صحراوي، هيكلية التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية: دراسة مقارنة (تونس، الجزائر، المغرب)، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات مغاربية، 2012-2013، ص ص. 12، 13.

14. صحراوي، مرجع نفسه، ص ص. 15 17-.
15. نبيلة أقوجيل، عفاف حبة، القانون الانتخابي الجزائري بين القوة والضعف، (بسكرة: مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع، عدد 4)، ص ص. 366-367.
16. سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، (القاهرة: كلية الحقوق، 2007)، ص ص. 144، 147، 148.
17. فرانشسكا بيندا، أندرو أليس، جوران فيشيك، ياش غاي، بن رايلي، التحول نحو الديمقراطية: الخيارات الرئيسية في عملية التحول الديمقراطي في العراق، (IDEA المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2005)، ص ص. 24.
18. سمير بارة، أنماط السلوك الانتخابي والعوامل المتحكمة فيه: دراسة ميدانية لطلبة الحقوق بجامعة مولود معمري - تيزي وزو، مذكرة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، إشراف الأستاذ: صالح سعود، 2007.
19. ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة، (الأردن: دار مجلاوي، 2004)، ص ص. 239 - 241.
20. الخزرجي، مرجع نفسه، ص. 141.
21. الخزرجي، مرجع نفسه، ص ص. 245، 246.
22. مفتاح عبد الجليل، البيئة الدستورية والقانونية للنظام الانتخابي الجزائري، (بسكرة: مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع، عدد 4)، ص ص. 169.
23. معمر القذافي، الكتاب الأخضر، ص ص. 5 - 7.
24. القذافي، مرجع نفسه، ص ص. 11 - 16.
25. القذافي، مرجع نفسه، ص ص. 19 - 26.
26. القذافي، مرجع نفسه، ص ص. 29، 34.
27. القذافي، مرجع نفسه، ص ص. 39 - 41.
28. القذافي، مرجع نفسه، ص ص. 45 - 50.
29. القذافي، المرجع نفسه، ص ص. 64 - 55.
30. القذافي، مرجع نفسه، ص ص. 67 - 71.

31. نورالهدى بن بركة، الأزمة الليبية وانعكاساتها المستقبلية على الأمن القومي الجزائري - 2011
2015 ، إشراف الأستاذ: صايح مصطفى، مذكرة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،
تخصص دراسات أمنية دولية، 2012م، ص ص. 26-30.

32. بن بركة، مرجع نفسه، ص ص. 49-53

33. فرنس براس، ليبيا: انتخاب عقيلة صالح عيسى رئيسا للبرلمان، تاريخ وتوقيت الزيارة:
<http://www.alarabiya.net>, 19:50 م، 5/8/2014